

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٥ / ربيع الثاني / ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/٥/٢٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة احمد محمود الجليلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي:

المميزة / انعام نصر الله عباس

المميز عليهم / ١- وزير العدل - اضافة لوظيفته .

٢- مدير التسجيل العقاري - اضافة لوظيفته .

٣- الأشخاص الثلاثة في الدعوى .

ادعت المدعية لدى محكمة القضاء الاداري ان المدعى عليه الاول - اضافة لوظيفته قد سبق وان اصدر قراراً برقم ١٣/٢/٣ في ٢٦/٥/٢٠٠٥ يقضي بابطال معاملة تسجيل البيع الجارية على العقار والمرقمة (٣٨٧ كبلر - كركوك) المسجلة بعدد ١٢٩/٢/٢٠٠٤ جلد ١٠٢٧ وذلك استناداً الى توصية الهيئة الاستشارية الدائمة في دائرة التسجيل العقاري برقم ١٢ في ٢٣/٣/٢٠٠٥ وان المدعية كانت حسنة النية ولم يكن لدى دائرة التسجيل العقاري أي مانع من تسجيل العقار باسم المدعية لذا فان توصية الهيئة وقرار وزير العدل قد سلبا حق المدعية القانوني ، وانها قد تظلمت لدى الهيئة بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٥ وبعدد ٣/ب/٣١٠٢٠ وقد تم رد تظلمها . عليه طلبت من المحكمة مقاضاة

المدعى عليهما اضافة لوظيفتها والحكم بالغاء القرار المذكور وتحميلهما المصاريف كافة . فسجلت الدعوى بعدد ٩٠/قضاء اداري/٢٠٠٦ واصدرت فيها حكماً حضورياً في ١٥/٣/٢٠٠٦ يقضي ببرد دعوى المدعية وتحميلها الرسوم والمصاريف ، ولعدم قناعة المدعية بالحكم المذكور طعنت به تمييزاً امام المحكمة الاتحادية العليا طالبة نقض القرار المذكور وذلك بلائحتها المؤرخة في ٢٦/٣/٢٠٠٦ وللأسباب التي اوردتها فيها .

#### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد بأنه صحيح وموافق للقانون وللأسباب والحيثيات التي اعتمدها ذلك لأن المحكمة اصدرت بعد ان ثبت لديها من المستمسكات المبرزة في الدعوى ان العقار موضوع النزاع تسلسل ( ٣٨٧ ) بكر كان مسجلاً بأسم مالكه يعرب عبد الله في سجلات دائرة التسجيل العقاري وانه باعه الى المشتريين سرمد وداليا وعلي اولاد سامي رفيق ولامتناعه عن تسجيله بأسمائهم استحصلوا عليه حكماً من محكمة بداءة كركوك في الاضبارة المرقمة ٣٤١/ب/٢٠٠٠ في ١٢/٧/٢٠٠٠ مكتسب الدرجة القطعية يقضي بتمليكهم العقار المذكور ، كما استحصلوا من نفس المحكمة حكماً في الاضبارة المرقمة ١٦٨٧/ب/٢٠٠٠ في ٥/١١/٢٠٠٠ مكتسب درجته القطعية يقضي بعدم نفاذ تصرف المالك المذكور تجاه الدائنة شذى رحيم في الاضبارة التنفيذية المرقمة ( ٢٠٠٠١٦٧١ ) لمديرية تنفيذ كركوك والغاء قرار وضع الحجز التنفيذي على العقار ، كما ثبت لديها بان

المشتريين المذكورين كانوا قد استحصلوا من محكمة بداءة كركوك في الاضبارة المرقمة ( ١٦٦٩/ب/٢٠٠٢ ) في ( ٢٠٠٣/٩/١٥ ) حكماً مكتسب درجة البتات يقضي بعدم نفاذ تصرف مالك العقار يعرب عبد الله تجاه الدائنة شذى رحيم بتحرير الكمبيالة المؤرخة في ٢٧/١٠/١٩٩٩ والمنفذة في الاضبارة التنفيذية المرقمة ( ٢٠٠٢/١٠٦ ) لمديرية تنفيذ كركوك ) وابطال مزايدة العقار اعلاه التي جرت فيها بيع العقار الى المشتري شذى رحيم في ٢٠٠٢/٤/٢ والذي جرى تسجيله بأسمها في سجلات دائرة التسجيل العقاري في كركوك بعدد ٣٥/ت/٢٠٠٢ رقم المجلد ( ٩٨٤ ) استناداً لتلك المزايدة في تلك الاضبارة وعليه وحيث ان الحكم الصادر من محكمة بداءة كركوك في اضبارة الدعوى المرقمة ١٦٦٩/ب/٢٠٠٣ في ٢٠٠٣/٩/١٥ مكتسب درجة البتات قد قضى بأبطال قرار البيع التنفيذي الذي اجرته دائرة التنفيذ في الاضبارة التنفيذية المرقمة ( ٢٠٠٢/١٠٦ ) لمديرية تنفيذ كركوك ) وابطال معاملة البيع المسجلة بالعدد ٣٥/ت/٢٠٠٢ جلد ٩٨٤ وبأسم شذى رحيم وقضى ايضاً بعدم نفاذ تصرف المالك يعرب عبد الله تجاه الدائنة المذكورة في تلك الاضبارة . لذا فإن معاملة تسجيل العقار بأسم شذى رحيم تعد باطلاً حكماً وحيث ان المميزة (المدعية) قد تلقت العقار المذكور من البائعة شذى رحيم بموجب معاملة البيع المقدمة الى دائرة التسجيل العقاري في كركوك وتم تسجيله بأسمها بالعدد ( ١٢٩/ت/٢٠٠٤ ) مجلد ١٠٢٧ لذا يكون تسجيله بأسمها قد جاء استناداً على قيد المآتي المبطل حكماً وحيث ان ما بني على باطل باطل قانوناً لذا فإن معاملة تسجيل العقار بأسم المميزة يعتبر باطلاً ايضاً ويكون اتجاه السيد وزير العدل بقراره المرقم ١٣/٢/٣ والمؤرخ في

٢٦/٥/٢٠٠٥ القاضي بأبطال المعاملة المسجلة بالعدد (١٢٩/ت/٢/٢٠٠٤ جلد  
١٠٢٧) الخاصة بال عقار تسلسل ( ٣٨٧ بكر ) هو اتجاه صحيح وموافق  
للقانون وانه جاء تطبيقاً سليماً لأحكام المادة (١٣٩ و ١٤٠) من قانون  
التسجيل العقاري رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ المعدل ويكون الحكم المميز اذ قضى  
برد دعوى المميّزة ( المدعية ) مع تحميلها مصاريف الدعوى قد جاء صحيحاً  
وموافقاً للقانون ، قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية مع تحميل المميّزة  
رسم التمييز و صدر القرار بالاتفاق في ٢٥/ربيع الثاني /١٤٢٧ الموافق  
٢٢/٥/٢٠٠٦ م .



مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا